

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي

من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

The impact of internal auditing as a banking governance mechanism on the quality of external auditing From the perspective of auditors in Algeria

بن واعر نادية*

مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2- الجزائر

nadia.benouaer@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 2026/05/25

تاريخ القبول للنشر: 2026/04/26

تاريخ الاستلام: 2026/03/19

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. تم جمع البيانات عبر استبانة موجهة إلى محافظي الحسابات في البنوك الجزائرية. تم تحليل البيانات باستخدام الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين أبعاد التدقيق الداخلي (كفاءة المدقق الداخلي؛ جودة تنفيذ التدقيق الداخلي؛ مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر) وجودة التدقيق الخارجي. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يشير إلى أن تحسين أبعاد التدقيق الداخلي يمكن أن يعزز من جودة التدقيق الخارجي في المؤسسات البنكية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الجزائرية، التدقيق الداخلي، جودة التدقيق الخارجي، الحوكمة البنكية، محافظو الحسابات.

تصنيفات JEL: G21، M42، G34.

Abstract:

This research seeks to investigate the impact of internal auditing, as a mechanism of banking governance, on the quality of external auditing by employing a descriptive—analytical methodology. Data were collected through a structured questionnaire administered to account auditors in Algerian banks. The analysis was conducted using multiple regression to examine the relationship between the dimensions of internal auditing (efficiency and professionalism of the internal auditor, quality of internal audit implementation, and the contribution of internal auditing to risk management) and the quality of external auditing. The findings indicate a positive and statistically significant effect at the 0.05 significance level ($\alpha \leq 0.05$), suggesting that improvements in the dimensions of internal auditing can enhance the quality of external auditing within Algerian banking institutions.

Keywords: Algerian Banks; Internal Auditing; Quality of External Auditing; Banking Governance; Account Auditors.

Jel Classification Codes: G21، M42، G34.

* بن واعر نادية.

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

1. مقدمة:

في ظل تزايد التحديات التي تواجه القطاع البنكي، أصبحت الحوكمة ضرورة ملحة لضمان الشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة في النظام المالي. ولذا تُعد الآليات الداخلية لحوكمة البنوك، والمتمثلة في استقلالية مجلس الإدارة، فعالية لجنة المراجعة، ونظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، من أبرز الأدوات التنظيمية التي تساهم في ضبط الأداء الداخلي للمؤسسات البنكية لتوفير بيئة رقابية سليمة.

ويُعد التدقيق الخارجي من أبرز الأدوات لضمان مصداقية المعلومات المالية، إذ يُعتمد عليه في تقييم مدى التزام البنوك بالمعايير المحاسبية والرقابية، غير أن جودة هذا التدقيق لا تتوقف فقط على كفاءة المدقق الخارجي، بل تتأثر بشكل عميق بالبنية الداخلية للبنك نفسه، وبالذات بآليات الحوكمة التي تنظم عمله من الداخل.

ويُعتبر اعتماد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي ممارسة متعارف عليها في إطار الحوكمة، هذه العلاقة التي لا تتأني إلا بتوفر مجموعة من المتطلبات وعلى وجه الخصوص كفاءة المدقق الداخلي، جودة تنفيذ التدقيق، وحسن إدارة المخاطر من طرف المدقق الداخلي.

إذا وانطلاقاً مما سبق تتضح أنّ فإن العلاقة بين آلية التدقيق الداخلي وجودة التدقيق الخارجي ليست مجرد ارتباط تنظيمي، بل يمثل تفاعلاً ديناميكياً، ففي ظل وجود حوكمة تتمتع بالصلابة والشفافية في المؤسسات البنكية، تُمكن المدقق الخارجي من الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة، وهذا ما يتضح من خلال التقارير المالية التي يُصدرها هذا الأخير. باعتبار أنّ هذه التقارير من أهم مكونات عملية التدقيق كونها المنتج النهائي لهذه العملية والأداة الرئيسية المستخدمة من طرف مدقق الحسابات الخارجي للتواصل مع المستخدمين أصحاب المصلحة.

وعليه، فإن إدراك الطبيعة الديناميكية للعلاقة بين التدقيق الداخلي وجودة التدقيق الخارجي، وما يترتب عليها من انعكاسات على مصداقية التقارير المالية وثقة أصحاب المصلحة، يقود إلى التساؤل حول مدى تأثير هذه العلاقة في السياق البنكي الجزائري. وفي هذا السياق، يُعتبر اعتماد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي ممارسة متعارف عليها في إطار الحوكمة، هذه العلاقة التي لا تتأني إلا بتوفر مجموعة من العوامل وعلى وجه الخصوص كفاءة المدقق الداخلي، جودة تنفيذ التدقيق، وحسن إدارة المخاطر من طرف المدقق الداخلي، وهذا ما يقودنا إلى ضرورة التحقق من مدى انعكاس هذه العوامل على جودة التدقيق الخارجي. وعليه، يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تؤثر أبعاد التدقيق الداخلي كآلية من آليات الحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن التساؤل المطروح، تم اعتماد الفرضيتين التاليتين:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التدقيق الداخلي (كفاءة ومهنية المدقق الداخلي، لجودة تنفيذ التدقيق الداخلي، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر) كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي عند مستوى دلالة 5 % من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر ؛

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التدقيق الداخلي (كفاءة ومهنية المدقق الداخلي، لجودة تنفيذ التدقيق الداخلي، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر) كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي عند مستوى دلالة 5 % من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر ؛

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في توضيح تأثير أبعاد التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة للبنكية على مدى جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- اختبار أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية من خلال أبعاده على جودة التدقيق الخارجي، من خلال جمع آراء محافظي الحسابات بالجزائر، باعتبارهم أحد الفاعلين الأساسيين في عملية التدقيق الخارجي، لمعرفة آرائهم حول العوامل التي يمكن أن تؤثر على الجودة في التدقيق الخارجي من خلال التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة إشكالياتها، حيث جرى جمع البيانات عبر استبيان موجّه لعينة من محافظي الحسابات بالجزائر، وقد استخدم برنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات،

2. التدقيق الداخلي والحوكمة البنكية :

2.1. التدقيق الداخلي:

يُعد التدقيق الداخلي وسيلة رقابية مستقلة تُمكن الإدارة من متابعة فعالية نظام الرقابة الداخلية - تمثل الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجودات المؤسسة وضمان كفاية استخدامهما، وتحقيق دقة إمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية-(نجاح، دون تاريخ، صفحة 143) وتقييم إدارة المخاطر. وتسهم هذه الوظيفة في تحقيق أهداف استراتيجية، أبرزها تعزيز الانضباط المالي، تحسين الأداء، وضمان استمرارية المؤسسة في بيئة تنافسية ومتغيرة. ويقوم بعملية التدقيق طرف من داخل المؤسسة، بهدف خدمة الإدارة بالدرجة الأولى من خلال التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات دقيقة لها، كما أنه يمثل أحد فروع الرقابة الداخلية يمد الإدارة بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والانحراف عن

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

السياسات المرسومة (نجاة، دون تاريخ، صفحة 133)، مع العمل على تصحيحها وتقديم الحلول والنصائح لتجاوزها وتداركها، كما يساهم في إدارة المخاطر من أجل الحيلولة دون وقوع الخسائر أو التقليل من حدتها (مصطفى، 2020، صفحة 215)

2.1.1 التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي كما يُعرفه معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) (عام 1999م) على أنه: "نشاط تأكيد واستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المؤسسة، والمساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنظمة مُؤسَّسة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة" (علون، 2018، صفحة 533)

يُمكن أن نستنتج من خلال التعريف أن التدقيق الداخلي هو آلية استراتيجية متعددة الأبعاد، تجمع بين الاستقلالية الموضوعية، وتؤدي دورًا مزدوجًا في الرقابة والاستشارة، مع اعتماد منهجية علمية منظمة، مما يجعله ركيزة أساسية في الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر.

2.1.2 إجراءات منهجية التدقيق الداخلي في البنوك:

إن التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية هو وظيفة مستقلة تنشأ داخل المؤسسات البنكية لفحص وتقييم كافة نشاطاتها سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيها على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في المؤسسة وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للمؤسسة البنكية (مصطفى، 2020، صفحة 215).

وتعرف منهجية التدقيق (Audit Methodology) بأنها المعايير والممارسات التي يجب الالتزام بها في أداء عملية التدقيق من قبل فريق التدقيق لتقديم الرأي المهني النهائي. أما أدوات التدقيق (Audit Support Systems) فيقصد بها أنظمة دعم عملية التدقيق (الشاهين، 2015، صفحة 70)، تمر عملية التدقيق الداخلي بمجموعة من المراحل المُمنهجة والمتسلسلة، بهدف ضمان فعالية الرقابة وتحقيق أهداف الحوكمة (علون، 2018، الصفحات 557-560)

اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق: تحديد النشاط أو الوحدة التي ستخضع للتدقيق وفق ثلاث طرق:

- الاختيار المنظم (مخطط مسبقًا ضمن خطة التدقيق السنوية)؛

- بناءً على طلب الإدارة العليا؛

- بناءً على طلب الجهة نفسها الخاضعة للتدقيق.

1) الأمر بالمهمة: عن طريق تفويض رسمي أو شفهي يُمنح من الإدارة العامة للمدقق الداخلي، يُعلم من خلاله المسؤولين المعنيين ببدء مهمة التدقيق، وقد يصدر أيضًا من جهات أخرى غير الإدارة العامة،

- (2) الدراسة والتخطيط: وتعد هذه مرحلة هامة لإنجاح مهمة التدقيق، فحسب معيار الأداء رقم "2010" يجب على المدقق الداخلي وضع خطة مبنية على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة التدقيق بما يتلاءم والأهداف المسطرة..
- (3) العمل الميداني: يبدأ بعد اعتماد البرنامج من الإدارة العليا، ويشمل:

- الإشراف على التدقيق: متابعة مراحل التنفيذ من قبل المسؤولين، وتوثيق الأعمال وفق السياسات المعتمدة.
- تنفيذ البرنامج: جمع الأدلة، إجراء الفحوصات، واكتشاف الانحرافات باستخدام تقنيات مثل: الجرد الفعلي والتدقيق الحسابي؛
- التواصل مع إدارة قسم التدقيق الداخلي خلال العمل الميداني: تقارير دورية عن التقدم في تحقيق أهداف التدقيق والمشكلات التي حالت دون ذلك، وتوجيهات اللازمة لحلها؛
- التواصل مع الجهة المدققة: اجتماعات دورية، تنسيق مستمر، ومناقشة النتائج، بين فريق التدقيق والطرف الخاضع للتدقيق؛
- الاجتماع النهائي: عرض النتائج (علون، 2018) والتوصيات على الجهة التي تم تدقيقها، والاتفاق على الإجراءات التصحيحية؛
- التقرير ومتابعة التوصيات: وتمثل آخر مرحلة في انجاز المهمة، تُتوج بتقرير نهائي وتقديم توصيات لمعالجة أوجه القصور ومتابعة تنفيذها. المساعدة في تطوير النظم، وحل المشكلات قبل أن تتفاقم.

2.2 . مفهوم الحوكمة البنكية :

من أهم التعريفات التي تطرقت لمصطلح الحوكمة في المؤسسات البنكية نجد تعريف بنك التسويات الدولية (BIS) حيث عرّف الحوكمة من المنظور البنكي على أنها: "الأساليب التي يدار بها البنك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك، والتشغيل، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين." (الرزاقي، دون تاريخ، صفحة 80)

يقصد بالحوكمة في الجهاز البنكي والمالي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وهي تتضمن حماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتطبق الحوكمة في الجهاز البنكي على البنوك العامة والخاصة والمشاركة. (نصور، 2013، صفحة 225).

من خلال ماسبق يمكن القول أنّ الحوكمة البنكية منظومة متكاملة تجمع بين القيادة المؤسسية، حماية حقوق أصحاب المصالح، الالتزام بالقوانين، والرقابة التنظيمية، مما يجعلها ركيزة أساسية لضمان الاستقرار والثقة في النظام المالي.

2.2 . علاقة التدقيق الداخلي بالحوكمة البنكية:

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

لقد صدر عن معهد المدققين الداخليين (IIA) مجموعة من المعايير المهنية الملزمة التي تحدد أسس عمل التدقيق الداخلي، مثل الاستقلالية والكفاءة والموضوعية. كما اعتبر التدقيق الداخلي جزءاً محورياً من منظومة الحوكمة المؤسسية، حيث يرفع تقاريره عادةً إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة لضمان الشفافية والمساءلة. وتندرج هذه المعايير ضمن الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) الذي يمثل المرجع العالمي لتنظيم وتطوير وظيفة التدقيق الداخلي؛

كما أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في مبادئها الخاصة بالحوكمة المؤسسية على ضرورة وجود آليات رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسات. فهي تعتبر التدقيق الداخلي أداة محورية لتعزيز الشفافية وحماية حقوق المساهمين، كما تنظر إليه كوسيلة لترسيخ الثقة المؤسسية وضمان استدامة الأداء السليم؛

في حين تُبرز لجنة (COSO) أهمية التدقيق الداخلي من خلال دمجها في إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية. فالتدقيق الداخلي، وفقاً لهذا الإطار، يُعد أداة رئيسية لتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وضمان كفاءتها في مواجهة المخاطر التشغيلية والمالية؛

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد قامت بالربط بين التدقيق الداخلي والحوكمة البنكية عبر التأكيد على أنّ البنوك يجب أن تمتلك أنظمة رقابة داخلية قوية، وأن التدقيق الداخلي يضمن الالتزام بالمعايير، إدارة المخاطر، وحماية المودعين والمستثمرين، وهذا ما نلتزمه في الجزائر من خلال المعيار الجزائري للتدقيق 610 "استخدام أعمال المدققين الداخليين" والذي أشار إلى إمكانية أن تشمل أنشطة التدقيق الداخلي مهمة متابعة المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر.

3. جودة التدقيق الخارجي

يُعد التدقيق الخارجي من أهم الآليات التي تضمن مصداقية المعلومات المالية وتعزز ثقة الأطراف في التقارير البنكية، حيث ترتبط جودته بمدى التزام المؤسسات بالمعايير المهنية والرقابية. ونظراً لأهمية هذا الجانب في دعم الحوكمة البنكية،

1.3. مفهوم جودة التدقيق الخارجي:

قبل التعرّف على آراء الأدب المحاسبي بخصوص جودة التدقيق الخارجي لابد من التعرّف على مفهوم كلا من الجودة والتدقيق الخارجي.

1.1.3. مفهوم الجودة:

الجودة لغة كلمة تعود إلى (ج و د)، وهو أصل يدل على التسمُّح بالشيء وكثرة العطاء (قوئل، 2025)، والجواد: السخي، ومن اشتقاقه: الجيد وهو ضد الرديء، وجاد الشيء يَجُودُ جودةً، وجودةً أي صار جيداً، وهكذا يتضح أنّ المعنى اللغوي يتضمن ما يأتي: العطاء الواسع والأداء الجيد الذي يبلغ حداً فائقاً (طقطق، 2013، صفحة 20)

أما الجودة اصطلاحاً (محمد ب.، 2023، صفحة 195) فلقد عرّفها المنظمة الدولية للمعايير (ISO) على أنّها: "قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية المتطلبات المحددة"، في حين عرّفها أحد الباحثين على أنّها: "مجموعة السياسات والإجراءات والطرائق التي يمكن صياغتها بهدف تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية في نوعية المنتج المقدم أو في طبيعة الخدمة المقدمة".

يتضح من التعريفات أنّ الجودة تُعد مفهوماً مركباً يجمع بين الالتزام بالمواصفات والمعايير المحددة (البُعد الفني)، والتطوير المستمر للأداء التنظيمي والإداري (البُعد الإداري)، غير أنّها في الوقت ذاته مفهوم نسبي يتأثر بالسياق والمعايير المعتمدة وبتوقعات المستفيدين، مما يجعلها قيمة متغيرة تُقاس وفق منظور كل جهة أو بيئة عمل.

مفهوم التدقيق الخارجي

يعرف التدقيق الخارجي بأنّه (محمد ب.، 2023، صفحة 195): "الفحص المنهجي للحالة من قبل شخص مستقل ومختص يؤكد صحة العناصر التي يجب عليه مراقبتها، والذي يتحقق من مطابقة معالجة هذه الحقائق لقواعد ومعايير وإجراءات نظام الرقابة الداخلية، بهدف إبداء رأي معلن بشأن التوافق العام لهذا الوضع مع المعايير"، ويُعرف أيضاً بأنه: "عملية فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق، فحصاً انتقائياً منظماً، بقصد الخروج برأي في محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة" (نمار، 2017، صفحة 430).

كما يعتبر التدقيق الخارجي حسب الجمعية المحاسبية الأمريكية: عملية منظمة تهدف للحصول على أدلة وقرائن الإثبات وتقويمها بصورة موضوعية، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك قصد التحقق من مدى تطابق وتوافق هذه النتائج مع المعايير المتعارف عليها وإيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية (قويدرو.، 2022، صفحة 357).

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أنّ التدقيق الخارجي هو عملية منظمة، يقوم بهامدق مستقل عن إدارة المؤسسة، بغرض إبداء رأي في محايد عن عدالة القوائم المالية التي تخص مؤسسة معينة، مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام، يسمى التدقيق الخارجي تدقيق محاسبي ومالي (نجاه، دون تاريخ، صفحة 133).

في الجزائر وبالرجوع إلى القوانين والتشريعات نجد أنّ المهني المرخص له بممارسة مهنة التدقيق الخارجي للحسابات يمكن أن يكون: إمّا شخص طبيعي والمتمثل في محافظ حسابات، والخبير المحاسب المؤهل لممارسة وظيفة محافظ الحسابات هذا وفقاً لما نصت عليه المادة 18 من القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛

وإمّا شخص معنوي والمتمثلة في شركات الخبرة المحاسبية وشركات محافظة الحسابات هذا وفقاً لما نصت عليه المادة 46 من القانون رقم 01-10.

2.1.3. تعريف جودة التدقيق الخارجي:

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

سوف نتوقف عند أبرز التعريفات التي تناولها الأدب المحاسبي، سواء من وجهة نظر التنظيمية أو على المستوى القومي أو من خلال الدراسات الأكاديمية، لفهم أبعاد هذا المفهوم بشكل أشمل.

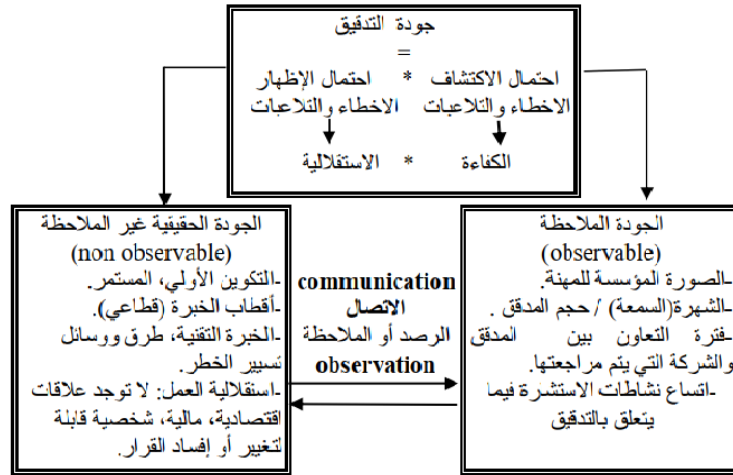
فمن وجهة نظر التنظيمية (محمد ع.، 2023، صفحة 138)، تشير نشرة معايير المراجعة رقم 4 الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA, SAS No.4, 1974) إلى أنّ جودة التدقيق تتحقق من خلال التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق، إلى جانب تطبيق نظام رقابة جودة فعال داخل مؤسسات التدقيق. ويُعد هذا التعريف من أوائل المحاولات لتأطير مفهوم الجودة في بيئة التدقيق، حيث يربط بين الأداء الفني والرقابة المؤسسية، كما تبنت الهيئة الدولية لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB) هذا التوجه مؤكدة على ضرورة الالتزام بمجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس جودة التدقيق (الطاهر، 2021، صفحة 15)، منها الشك المهني، كفاية الأدلة، وفعالية التواصل مع أصحاب المصلحة، والامتثال للمعايير الدولية، والقدرة على تقديم خدمة تدقيق موثوقة في بيئات متنوعة. في حين أشار الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) إلى مفهوم جودة التدقيق في المعيار الدولي رقم 220 "إدارة جودة مراجعة القوائم المالية" (طقطق، 2013، صفحة 22): "والذي يوضح مسؤوليات المدقق عن إدارة جودة مراجعة القوائم المالية، ومسؤوليات إدارة المؤسسة عن القوائم محل الارتباط، مع مراعاة المعايير الأخلاقية ذات الصلة، وعلى المستوى القومي (للمحاسبة، 2024، صفحة 1) نجد أنّ المعيار الجزائري لإدارة الجودة 1 "إدارة الجودة من طرف المكاتب التي تقوم بإجراء تدقيقات أو فحوصات محدودة للكشوف المالية أو مهام التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات الصلة" قد أغفل عن تقديم تعريف محدد لمفهوم جودة التدقيق كذا الأمر بالنسبة للمعيار الجزائري لإدارة الجودة 2 "فحوصات جودة المهمات" و المعيار الجزائري رقم 220 "إدارة الجودة لتدقيق الكشف المالية"

ومن تتبّع تعريف مفهوم جودة التدقيق الخارجي من وجهة النظر الأكاديمية نجد أنّ أكثر التعريفات شيوعاً واستخداماً في الأدب المحاسبي، هو تعريف DeAngelo لجودة التدقيق حيث عرّفها على أنّها "الاحتمال المرتبط بقدرة المدقق على اكتشاف الانحراف في النظام المحاسبي للتعامل محل التدقيق وإمكانية التقرير عنه " (DeANGELO, 1981, p. 186)

ركز الباحث في هذا التعريف على اشتراط توفر عنصرين أساسيين يتعلّقان بشخصية المدقق وهما: الكفاءة والاستقلالية (الصدق والحياد)؛ بمعنى إن اكتشاف التحريفات يعكس كفاءة المدقق في حين أن الإبلاغ أو التقرير عنها يعكس أخلاقيات ونزاهة المدقق خاصة الاستقلالية.

و يرى أحد الباحثين (Axel) أنّ: "التدقيق يكون ذو جودة عندما يضمن أنّ المعلومات التي تم عرضها في التقارير المالية السنوية أو الفصلية تعكس حقيقة واقع المؤسسة وإعدادها تم وفقاً لما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتفق عليها" (إسماعيل، 2021، صفحة 14)

2.2 شكل1: جودة التدقيق نظريا وتطبيقيا



المصدر (فداق، 2011، صفحة 182)

2.3. العوامل المؤثرة في تحقيق الجودة بالعملية التدقيق الخارجي (النمبي، 2013، صفحة 208):

يمكن تصنيف العوامل المؤثرة على العملية التدقيقية بالشكل التالي:

- مجموعة من العوامل التنظيمية؛ والمتمثلة بالتخطيط للعملية التدقيقية وتحديد إجراءات العمل التدقيقي وتحديد حجم العمل التدقيقي ومن ثم تحديد الوقت اللازم لإتمام العملية التدقيقية ومهارة المدقق في تحديد نقطة البداية بالعمل التدقيقي وكيفية إنهاء العمل التدقيقي).

- مجموعة من العوامل السلوكية والمتمثلة في: أن يتمتع المدقق بدرجة عالية من الأمانة والاستقلالية وأن يكون متعاوناً ومتكاتفاً مع أعضاء فريقه التدقيقي وأن يكون صاحب مقدرة ذهنية عالية ومتفتحة وأن يحرص مع الإدارة على توفير عوامل الجودة في العمل التدقيقي؛

- مجموعة من العوامل الشخصية وهي صفات شخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق الخارجي والمتمثلة في: التأهيل العلمي والعملية، استقلالية المدقق، بذل العناية المهنية والالتزام بقواعد السلوك المهني، النزاهة والموضوعية، حفظ السر المهني؛

- مجموعة من الأساسيات العلمية لمهنة التدقيق مثل الالتزام بتطبيق المبادئ المقبولة قبولاً عاماً وبالأخص تطبيق مبدأ الموضوعية والالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وكيفية إعداد التقارير عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في النشاط المهني وكيفية الاعتماد على النظام الرقابي الداخلي وقابلية المدقق على اكتشاف الغش والتلاعب. يلاحظ أن جميع النقاط المذكورة تنعكس بوضوح في معيار التدقيق الجزائري "610" استخدام أعمال المدققين الداخليين؛

وعليه فإن وجود المعايير والتقيد بها يعتبران شرطين لضمان مستوى مقبول من عمل التدقيق المهني، وعليه فإن غياب معايير التدقيق يعيق أداء التدقيق بمستوى من الكفاءة والفعالية التي يتطلع إليها جميع الأطراف ذوي المصلحة (رياش، 2013، صفحة 34).

3.3. محددات اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي:

إن العلاقة بين المدققين الخارجيين والداخليين كانت موضوع اهتمام العديد من المعايير المهنية الدولية، ولقد اعترفت هيئات التدقيق على سبيل المثال، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA)، والاتحاد الدولي

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

للمحاسبين (IFAC)، والمعهد الدول والمعهد الدولي للمدققين الداخليين (IIA)، بأهمية التدقيق الداخلي ومساهمته الممكنة بأعمال التدقيق الخارجي. وتنص معايير التدقيق بأن المدققين الداخليين قد يساهمون في تدقيق القوائم المالية إما بصفتهم مساعدين تحت إشراف ومتابعة المدقق الخارجي أو اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدققين الداخليين خلال سنة التدقيق.

ويُعد المعيار الدولي (SAS 09) "تأثير وظيفة التدقيق الداخلي على عمل المدقق الخارجي" الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1975 أول معيار مهني تناول العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي (قويدر، 2022، صفحة 360)، وقد أكد هذا المعيار أن عمل المدقق الداخلي لا يمكن أن يكون بديلاً عن عمل المدقق الخارجي وإنما يُعد عاملاً مساعداً يمكن الاعتماد عليه في حدود معينة. كما ألزم المدقق الخارجي بضرورة دراسة الإجراءات المنفذة من قبل المدقق الداخلي عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءاته التدقيقية، فضلاً عن إن هذا المعيار يتطلب أن يدرس المدقق الخارجي: (1) الكفاءة والمؤهلات، (2) الموضوعية، (3) تقييم عمل المدقق الداخلي، كما ألزم المعيار المدقق الخارجي بضرورة الإلمام بالوظائف التي يضطلع بها قسم التدقيق الداخلي، والاستفسار عن مستوى تأهيل العاملين فيه، وآليات اختيارهم، وبرامج تدريبهم، وأسلوب الإشراف عليهم، إضافةً إلى تقييم درجة استقلالهم، فإذا اقتنع بأن هذا القسم يقوم بعمله على أكمل وجه وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS)، أمكنه الاعتماد عليه لتحديد مدى ونطاق وحجم توقيت اختبارات التدقيق الخارجي.

وفي عام 1991 أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) المعيار التدقيقي (SAS 65) بعنوان: "اعتبارات المدقق الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي عند تدقيق القوائم المالية" وقد نصّت مقدمة المعيار على ضرورة أن يأخذ المدقق الخارجي في اعتباره مجموعة من العوامل عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المخطط إنجازها عند تدقيق القوائم المالية للمؤسسة، وإنّ أحد هذه العوامل وجود وظيفة التدقيق الداخلي، وأكد المعيار على أنّ اعتماد المدقق الخارجي على وظيفة التدقيق الداخلي يتطلب تقييم محددات أساسية تشمل الكفاءة والمؤهلات والموضوعية ونطاق العمل. كما شدّد على ضرورة تكوين فهم شامل لوظيفة التدقيق الداخلي، بما يمكنه من تحديد الأنشطة الملائمة لتخطيط التدقيق الخارجي. حيث أشار المعيار في فقرته 12 أنّ عمل المدققين الداخليين قد يؤثر في ثلاث مجالات: (موسى، 2020، صفحة 553)

- إجراءات المدقق الخارجي للحصول على فهم تصميم سياسات وإجراءات هيكل الرقابة الداخلية للمؤسسة فيما إذا وضعت تلك السياسات والإجراءات موضع التنفيذ؛
- إجراءات المدقق الخارجي عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والهامة عند مستوى إعداد القوائم المالية والمخاطر في أرصدة الحسابات؛
- الإجراءات الأساسية التي ينجزها المدقق الخارجي للحصول على تأكيدات عن أرصدة المدينون أو بعض الحسابات مستحقة القبض أو جرد المخزون التي ينجزها المدقق الداخلي كجزء من عمله.

أصدر مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات المساهمة (PCAOB) في أمريكا معيار التدقيق (AS No.5) في عام 2007 الذي تضمن في أحد محاوره الرئيسية عنوان "استعمال خدام عمل الآخرين" إذ يسمح للمدقق الخارجي الاعتماد على وظيفة التدقيق الداخلي عندما تلي أنشطة التدقيق الداخلي معايير معينة، ويجد المدقق الخارجي الكفاءة من الاعتماد على عملهم

وقد ورد في الفقرة (18) من المعيار المذكور على المدقق الخارجي تقييم الكفاءة والمؤهلات، والموضوعية للأفراد الذي يقرر المدقق الخارجي استخدام عملهم. حيث أن المستوى العالي من المحددين المذكورين يزيد من استعمال المدقق الخارجي لعمل الآخرين، بما فهم المدققين الداخليين. فضلا عن ذلك ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار كلا المحددين الكفاءة والموضوعية دون ترجيح إحدهما على الآخر.

فيجب على المدقق الخارجي أن لا يستعمل عمل أولئك الذين يتصفون بدرجة منخفضة من الموضوعية بغض النظر على مستوى الكفاءة بصرف النظر عن درجة موضوعيتهم.

وقد هدف المعيار الدولي للتدقيق (ISA 610) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين في عام 1994 وتنقحاته اللاحقة آخرها 2013، بعنوان "مراعاة عمل المدقق الداخلي" (موسى، 2020، صفحة 553) تحديد فيما إذا يمكن الاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي وأنها مناسبة لأعمال التدقيق الخارجي، فضلا عن ذلك أشار المعيار إلى وجوب قيام المدقق الخارجي بالحصول على فهم كاف لفعاليات التدقيق الداخلي لغرض مساعدته في تخطيط عملية التدقيق الخارجي، وتطوير آليات فاعلة لإنجاز مهامه بكفاءة، مع الأخذ بالاعتبار الظروف المحيطة بأداء المدقق الداخلي وموقعه في التنظيم الإداري وطبيعة ومدى المهام المكلف بها ووجهة نظر الإدارة حول توصياته، وكذلك كفاءته، فضلا عن ذلك، تطلب المعيار من المدقق الخارجي تقييم:

- (1) المكانة التنظيمية لوظيفة التدقيق الداخلي؛
- (2) المجال والنطاق لوظيفة التدقيق الداخلي؛
- (3) القدرات والمؤهلات الفنية للمدقق الداخلي؛
- (4) بذل العناية المهنية من قبل المدقق الداخلي.

كما صدر المعيار الدولي (ISSAI, 1610, 2010) عن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي INTOSAI) بهدف توفير إرشادات إضافية حول معيار التدقيق الدولي (ISA 610) وهذا ما يدل على مدى الاستفادة المرجوة من تطبيق المعيار الدولي في مجال التدقيق على الممارسات المهنية في الدول المختلفة.

وفي عام 2014 صدر معيار التدقيق الأمريكي (SAS No.128) بعنوان "استخدام عمل المدققين الداخليين" حيث تناول المعيار مسؤوليات المدقق الخارجي في حالة استخدام العمل السابق للمدقق الداخلي للحصول على دليل التدقيق، أو عبر المساعدة المباشرة من المدقق الداخلي تحت إشراف وتوجيه المدقق الخارجي (موسى، 2020، صفحة 553).

وفي الجزائر أصدر المشرع الجزائري ممثلا في المجلس الوطني للمحاسبة عام (2017) المعيار الجزائري للتدقيق (610) "استخدام أعمال المدققين الداخليين" حيث يظهر هذا المعيار شروط انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي في حالة ما إذا اتضح له أنه ذو دلالة للقيام بمهمته.

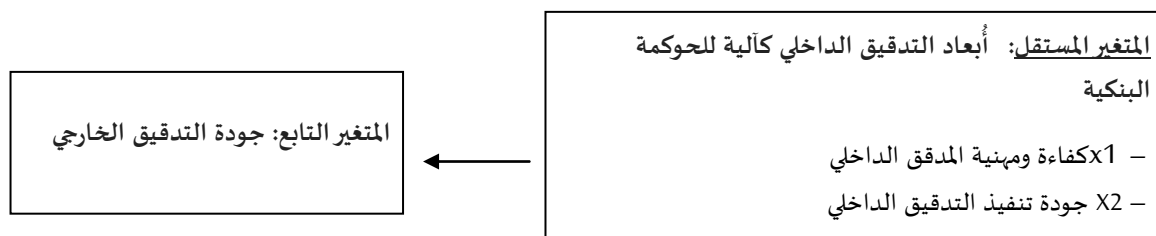
4. الإطار التطبيقي للدراسة

من خلال هذا الإطار عرضت الباحثة نتائج الدراسة الميدانية لبحث " أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر " في ضوء فروض الدراسة . حيث سيتم صمن هذا الإطار تحديد نموذج وأداة البحث ومختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة.

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

1.4 نموذج البحث: يتكون نموذج البحث حسب ما يظهره الشكل رقم (1) من متغيرين هما: متغير مستقل والمتمثل في التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية ممثلا بأبعاده الثلاث (كفاءة ومهنية المدقق الداخلي، جودة تنفيذ التدقيق الداخلي، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر) ومتغير تابع يتمثل في جودة التدقيق الخارجي

الشكل 1: نموذج البحث



المصدر: من إعداد الباحثة

2.4 مجتمع وعينة الدراسة

وفقا لما جاء في المقرر رقم 116 المؤرخ في 24 فيفري 2025 الصادر عن وزارة المالية، والذي يحدد قوائم المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بعنوان نشاط 2025، فإن مجتمع الدراسة يتكون من 2913 فرد موزعين بين (324) خبير محاسب (313 شخص طبيعى و 11 شخص معنوي) و 2589 محافظ حسابات (2569 شخص طبيعى و 20 شخص معنوي)، ولمعالجة موضوع البحث إرتأينا اختيار محافظي الحسابات الذين قاموا بالتدقيق البنكي 80 محافظ، ونظرا لتعذر الحصول على بيانات دقيقة تشمل الشرط السابق، تم اختيار عينة عشوائية، حيث تم توزيع الاستبانة الالكترونية عن طريق وسائل اتصال إلكترونية (E-mail) ومواقع التواصل الاجتماعي وتم الرد على 67 استبانة.

3.4 أداة جمع البيانات:

يهدف جمع البيانات تم تصميم إستبانة (إلكترونية) وفق سلم ليكرت الخماسي تحوي قسمين. وقد تضمن القسم الأول البيانات الشخصية للمستوجبين (العمر، الخبرة بالسنوات (الأقدمية المهنية)، المؤهل العلمي، التخصص والشهادات المهنية). في حين تضمن القسم الثاني معلومات حول متغيرات الدراسة والذي يحوي بدوره محورين، المحور الأول يمثل التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية [أربعة أبعاد: (استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي، كفاءة ومهنية المدقق الداخلي، جودة تنفيذ التدقيق الداخلي، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر) بمجموع خمسة عشر (15) سؤال (من 1 إلى 15)، بينما المحور الثاني يمثل جودة التدقيق الخارجي بمجموع خمسة عشر (15) سؤال (من 15 إلى 30)

4.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS . V27) للمعالجة الإحصائية للاستبانة واختبار فرضيات البحث، وتعد هذه الخطوة – تفرغ البيانات – خطوة تمهيدية لتبويب البيانات وتحليلها، وذلك بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة؛

- الإحصاءات الوصفية للبيانات من خلال جدول البيانات في صورة جداول (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لتحديد مستوى موافقة آراء عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبيان ومدى تشتت بياناتهم؛
- اختبار الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha ؛
- تحليل الانحدار المتعدد لدراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع للتحقق من صحة فروض الدراسة.

5. تحليل النتائج

1.5 اختبار الثبات: تم اختبار ثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):

للتحقق من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) لتحديد إمكانية الاعتماد على نتائجها تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) كما يوضحه الجدول التالي :

جدول 1: اختبار ثبات الدراسة

قيمة (α) ألفا كرونباخ	عدد العبارات لكل محور	متغيرات الاستبانة
903,0	15	التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية
807,0	15	جودة التدقيق الخارجي
17,90	30	إجمالي الاستبانة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V. 27

يتضح من الجدول (1) أن قيمة معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ كانت جيد جدا، ومقبولة بالنسبة للاستبانة ككل حيث قدرت قيمتها (0,917 = α) أي بنسبة 91,7%، ومنه نستنتج أن الأداة التي أعدت لمعالجة الإشكالية المطروحة هي ثابتة في جميع فقراتها بدرجة عالية وهي جاهزة للتطبيق على عينة البحث.

2.5 التحليل الوصفي حسب الخصائص الشخصية والوظيفية: تم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية والوظيفية الخاصة بأفراد العينة حسب الجدول التالي.

الجدول 2: التحليل الوصفي لأفراد العينة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية

النسبة %	التكرارات	الخصائص الشخصية والوظيفية
0	0	34 سنة فأقل (قيد الترخيص/ حديثو الخبرة)
1,5	1	من 44-35 سنة (خبرة متراكمة)
16,4	11	من 54-45 سنة (نضج مهني- قيادة فرق/ شركات)
41,8	28	من 64 – 55 سنة (خبرة رفيعة- شركاء كبار/ استشارات استراتيجية)
40,3	27	65 سنة وما فوق (كبار الخبراء)
0	0	أقل من 3 سنوات (مبتدئ، خريج جديد، أو في طور التكوين)
0	0	من 3 إلى 10 سنوات (خبرة متوسطة)

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

20,9	14	من 11 إلى 20 سنة (خبير متمرس)	(الأقدمية المهنية)
79,1	53	أكثر من 20 سنة (خبير رفيع أو متمكن)	
0	0	بكالوريا+ ثلاث (03) سنوات	المؤهل العلمي
71,64	48	ليسانس	
28,36	19	دكتوراه	
0	0	أخرى	
43,28	29	المحاسبة	التخصص
0	0	المحاسبة والمالية	
0	0	المالية	
56,72	38	التدقيق	
44,78	30	محافظ حسابات مقيد في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات	الوضع الحالي
55,22	37	خبراء محاسبين مقيد في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين	

المصدر: من إعداد الباحثة

يتضح من الجدول (2) أنّ نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق بلغت أعلى نسبة، بقيمة 40.3 % ، تليها الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 55 – 64 سنة بنسبة 41,8% والأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45-54 سنة بنسبة 16,4%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-44 سنة: 1,5% .

تشير إلى أنّ مدة الخبرة في مهنة التدقيق بالسنوات يقصد بها الأقدمية المهنية (نظرا لنسبة الخبرة) حيث بلغت نسبة الأقدمية المهنية التي تتراوح ما بين 11 - 20 سنة نسبة 20,9 %، في حين بلغت الأقدمية المهنية الأكثر من 20 سنة أكبر نسبة بقيمة 79,1%.

وتشير النتائج أيضا أنّ أفراد العينة متحصّلين على مؤهلات علمية متفاوتة، حيث بلغت أعلى نسبة لحملة شهادة ليسانس بقيمة 71,64%، في حين بلغت نسبة حملة شهادة الدكتوراه بـ 28,36%.

أما فيما يخص تخصص أفراد العينة نلاحظ أنّه معظم الأفراد تخصصهم تدقيق بنسبة 56,72 %، في حين بلغ تخصص المحاسبة نسبة 43,28%.

ثمّ المحاسبة والمالية بنسبة 50,7 % ، وأخيرا تخصص المالية بنسبة 22,4%.

كما يتضح من الجدول أيضا أنّ أغلب أفراد العينة هم خبراء محاسبين مسجلين في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين حيث بلغت نسبته 55,22 %، كما بلغت نسبة محافظي الحسابات المقيدين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات نسبة 44,78% .

3.5 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: من أجل تحليل نتائج البحث ومعرفة مجال اتجاه إجابات أفراد العينة صمم هذا الاستبانة حسب سلم ليكرت الخماسي، ويوضح الجدول التالي مستوى الموافقة على فقرات الاستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي

طول الفترة = (درجة الاستجابة العليا - درجة الاستجابة الدنيا) // عدد فئات الإجابة = $1 - (5/1) = 0,20 - 1 = 0,80$

تم تقسيم الاستبانة إلى مقياس خماسي كما هو موضح في الجدول 3:

جدول 3: ميزان تقديري لمستوى الموافقة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	المتوسط المرجح بالأوزان	طول الفترة	مستوى الموافقة
غير موافق بشدة	من 1 إلى أقل من 1,80	0,80	منخفض
غير موافق إلى حد ما	من 1,80 إلى أقل من 2,60	0,80	
محايد	من 2,60 إلى أقل من 3,40	0,80	متوسط
موافق إلى حد ما	من 3,40 إلى أقل من 4,20	0,80	مرتفع
موافق بشدة	من 4,20 إلى 5	0,80	

المصدر: من إعداد الباحثة

فيما يلي عرض وتحليل نتائج الاستبانة لكل محور من محاور الدراسة كما يوضحه الجدول.

آراء أفراد الدراسة حول محاور الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

تبين النتائج الواردة في الجدول 4 آراء أفراد عينة البحث حول عبارات محور التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية بأبعاده الثلاث حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي العام 4,7035 كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0,32933 وهي أقل من الواحد مما يدل على عدم تشتت إجابات أفراد العينة، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا المحور يشير إلى نسبة موافقة بدرجة استجابة مرتفعة، وهو ما يؤكد اتفاق تام بين أفراد العينة أن محددات (أبعاد) التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية حسب الأهمية النسبية المعطاة لكل منها من قبل أفراد العينة هي على التوالي: مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (4,7432)، جودة تنفيذ التدقيق الداخلي (4,7074)، كفاءة ومهنية المدقق الداخلي (4,6597)

* المحور الأول: التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية

جدول 4: التحليل الوصفي لأبعاد متغير التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية

المتغيرات (الأبعاد) المستقلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
كفاءة ومهنية المدقق الداخلي	4,6597	0,50066	مرتفعة
جودة تنفيذ التدقيق الداخلي	4,7074	0,52233	مرتفعة
مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	4,7432	0,47151	مرتفعة

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

مرتفعة	0,32933	4,7035	محور التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية
--------	---------	--------	--

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V. 27

* المحور الثاني: جودة التدقيق الخارجي

جدول 5: التحليل الوصفي لمتغير جودة التدقيق الخارجي

المتغير التابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
محور جودة التدقيق الخارجي	4,8219	0,19776	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V. 27

تبين النتائج الواردة في الجدول 5 أن المتوسط الحسابي لعبارات محور جودة التدقيق الخارجي قد بلغت قيمته 4,8219 بانحراف معياري قيمته 0,19776 وهي أقل من الواحد مما يدل على عدم تشتت إجابات أفراد العينة، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا المحور يشير إلى نسبة موافقة بدرجة استجابة مرتفعة، وهو ما يؤكد اتفاق تام بين أفراد العينة على أن أبعاد التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية بالجزائر تؤثر على جودة التدقيق الخارجي.

4.5 اختبار الفرضية وتفسير النتائج:

بغرض تحليل أثر أبعاد التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية بالجزائر، تم اختبار صحة فرضية البحث عند مستوى الدلالة 0.05 باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث تم تحديد اتجاه العلاقة الارتباطية بين المتغيرين حسب معامل الارتباط (R) بحيث تكون العلاقة طردية إذا كان: $R > 0$ وتكون العلاقة عكسية إذا كان $R < 0$ كما تم تحديد قوة العلاقة الارتباطية في الاتجاهين حسب المستويات التالية:

- المستوى الأول [0.000-0.33] يكون الارتباط ضعيف؛
- المستوى الثاني [0.33-0.67] يكون الارتباط متوسط؛
- المستوى الثالث [0.67-1] الارتباط قوي.

ونتائج هذا التحليل موضحة في الجدول 6، من أجل معرفة العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي والمتغير المفسر (التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية من خلال أبعاده: كفاءة ومهنية المدقق الداخلي؛ جودة تنفيذ التدقيق الداخلي؛ مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (الجدول 6) والذي اعتبر فيه التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية كمتغير تفسيري من خلال أبعاده: كفاءة ومهنية المدقق الداخلي؛ جودة تنفيذ التدقيق الداخلي؛ مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، و جودة التدقيق الخارجي كمتغير تابع.

جدول 6: نتائج الانحدار المتعدد

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R ²	قيمة (f)	دلالة (f)	(B)	الثابت	قيمة (t) المرافقة (B)	دلالة (t)
جودة التدقيق الخارجي	كفاءة ومهنية المدقق الداخلي	0,801	0,641	37,559	0,000	0,328	2,898	5,323	0,000
	جودة تنفيذ التدقيق الداخلي							3,808	0,000
	مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر					-0,301		-3,315	0,002

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V. 27

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أنّ نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (37,559) بدلالة (0,000) أصغر من مستوى المعنوية خمسة بالمئة (5 %)، وتفسر النتائج أن أبعاد المتغير المُفسَّر تُفسِّر (64,1 %) من التباين الحاصل في جودة التدقيق الخارجي وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R²)، أما النسبة الباقية 45,9 % فيعود إلى متغيرات أخرى، وهذا ما يقودنا إلى رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرض البديل، وبالتالي يمكن القول أنّه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي عند مستوى دلالة 5 % من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر ؛

ويمكن تفسير ذلك باعتماد المدقق الخارجي على البيانات والأنظمة التي أعدها المدقق الداخلي نتيجة ارتفاع مستوى الثقة وهذا ما يعكس التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية (مهنية) بالإضافة إلى تمتعه بالخبرة والقدرة العملية (الكفاءة) وفيما يتعلق بفارق النسبة أي نسبة 45,9 % ترجع إلى عوامل أخرى.

فكلما ارتفع مستوى جودة التنفيذ التدقيق الداخلي، من حيث الالتزام بالمعايير المهنية والدقة في الإجراءات والفعالية في الرقابة وهذا ما يؤدي إلى إضفاء الثقة ويقلل من المخاطر حيث ينعكس ذلك بصورة مباشرة على جودة عمل المدقق الخارجي الذي يعتمد على نتائج التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر وصياغة تقاريره بمصادقية أعلى.

كما جاءت قيمة (B) التي توضح العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي و التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية من خلال بعد كفاءة ومهنية المدقق الداخلي بقيمة (0,388) ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنّه كلما ارتفعت كفاءة ومهنية المدقق الداخلي بمقدار وحدة واحدة، ارتفعت جودة التدقيق الخارجي بمقدار 0.388 وحدة، وهو أثر ذو دلالة إحصائية.

في حين جاءت قيمة (B) لبعدها جودة تنفيذ التدقيق الداخلي بقيمة (0,328) دالة إحصائية فكلما تحسنت جودة تنفيذ التدقيق الداخلي بمقدار وحدة تحسن مستوى جودة التدقيق الخارجي بمقدار (0,328) وحدة.

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

بينما جاءت قيمة (B) لبعد مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بقيمة (-0,301) دالة إحصائياً فكلما تحسنت مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بمقدار وحدة انخفض مستوى جودة التدقيق الخارجي بمقدار (-0,301) وحدة. وهذا قد يعكس أنّ التركيز على إدارة المخاطر وحده لا يترجم مباشرة إلى قيمة مضافة.

كما نستطيع كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

جودة التدقيق الخارجي (المتوقعة) = $2,898 + 0,388$ كفاءة ومهنية المدقق الداخلي + $0,328$ جودة تنفيذ التدقيق الداخلي - $0,301$ مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر + خطأ التنبؤ.

أظهرت النتائج أن مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر داخل البنوك الجزائرية تؤثر على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات، لكن هذا الأثر جاء سالباً. والذي يمكن تفسيره بأنّ المدققين الخارجيين يرون أن توسع التدقيق الداخلي في هذا المجال قد يضعف استقلالية تقييمهم ويثير مخاوف حول موضوعية نتائجه، خاصة في السياق الجزائري حيث توجد فجوة بين ممارسات التدقيق الداخلي والمعايير الدولية، مما تجعل المدققين الخارجيين أكثر تحفظاً في الاعتماد على نتائج التدقيق الداخلي، وهو ما يفسر الأثر السلبى؛

هذه الفجوة تكمن أساساً في الجانب المنهجي والتنظيمي: كضعف استقلالية التدقيق الداخلي (بالنظر إلى الهيكل التنظيمي للبنك والذي يمكن أن يحول دون تحقق الموضوعية والحياد للمدقق الداخلي)، محدودية أدوات تقييم المخاطر، وقصور في الالتزام بالمعايير الدولية للتوثيق والإجراءات؛ (على الرغم أن الوسط الحسابي قد جاء مرتفعاً بقيمة (4,91) للفقرة التالية: يتم توثيق أعمال التدقيق الداخلي في ملفات عمل منظمة وقابلة للمراجعة). وهذه النتيجة تعني جودة في التوثيق محلياً، لكن يمكن أنّ المدققين يرون أنّ هذه الجودة قد لا تصل إلى مستوى المعايير الدولية. بمعنى أن التوثيق جيد ومنظم داخل البنوك الجزائرية، لكنه قد يفتقر إلى بعض المتطلبات التي تفرضها المعايير العالمية (مثل مستوى التفصيل، استخدام أدوات رقمية متقدمة، أو معايير موحدة للتوثيق).

5. خاتمة:

لقد تمحور موضوع هذه الدراسة حول أثر التدقيق الداخلي باعتباره إحدى آليات الحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر. ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع وتحقيق الأهداف المسطرة، جرى تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور؛ تناول المحور الأول التدقيق الداخلي والحوكمة البنكية بينما خصص المحور الثاني لدراسة جودة التدقيق الخارجي فيما خصص المحور الثالث للدراسة التطبيقية حيث تم التركيز على تحليل واختبار الفرضيات. حيث أظهرت النتائج أنّ كفاءة ومهنية المدقق الداخلي، وجودة تنفيذ مهامه، كلها عوامل تؤثر إيجاباً وبشكل مباشر على جودة التدقيق الخارجي. إلا أنّ، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر تؤثر سلباً وعليه، فإن متغير التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة له أثر على جودة التدقيق الخارجي.

توصلت الدراسة إلى أنّه:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي عند مستوى دلالة 5 % من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر ؛ وهذا ما ينفي الفرضية الصفرية؛

اقتراحات الدراسة

- توصي الدراسة بضرورة قيام المشرع الجزائري بوضع ميثاق لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي والخارجي لضبط الممارسة وتطويرها وفق المعايير الدولية.
- يجب على محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين الالتزام بمعيار التدقيق الجزائري 610 عند الاستعانة بأعمال التدقيق الداخلي لتحديد مسؤوليتهم وواجباتهم، ويتأتى ذلك بتفعيل المعيار (صدور في الجريدة الرسمية)
- تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي لضمان الحياد والموضوعية؛
- تطوير أدوات ومنهجيات تقييم المخاطر لتشمل الجوانب التشغيلية والائتمانية والسيولة وفق المعايير الدولية؛
- تحسين التوثيق والإجراءات بما يتماشى مع معايير IIA (والتي تركز على جودة ومهنية التدقيق الداخلي) ومعايير بازل (التي تركز على سلامة النظام البنكي وإدارة المخاطر) لضمان التنظيم وقابلية التدقيق وتوافق مع الممارسات الدولية؛
- وضع آليات تنسيق وتكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي مع الحفاظ على استقلالية كل طرف؛
- الاستثمار في التكوين والتدريب المستمر للمدققين الداخليين والخارجيين حول أحدث الممارسات والمعايير الدولية؛
- تفعيل دور البنوك فيما يخص متابعة تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي بشكل دوري ورفع تقارير بذلك إلى الجهات الرقابية بما يضمن التطبيق العملي للنصوص القانونية القائمة.

6. قائمة المراجع

1. DeANGELO, L. E. (1981, July). AUDITOR SIZE AND AUDIT QUALITY. *Journal of Accounting and Economics*, pp. 183-199.
2. أحلام أحمد أبو رياش. (2013). أثر معدل دوران المراجع الخارجي على جودة المراجعة دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين. فلسطين.
3. الأخضرى محمد الطاهر. (2021). محاولة لتحديد العوامل المؤثرة على جودة التدقيق المالي في الجزائر (دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين). غرداية: جامعة غرداية.
4. الكناني مجيد موسى. (2020). جودة التدقيق الداخلي وأثرها في طبيعة وتوقيت وإجراءات التدقيق الخارجي "دراسة استطلاعية لعينة من مدققي الحسابات في شركات التدقيق التضامنية العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، رقم 117، صفحة 546-569.
5. المجلس الوطني للمحاسبة. (2024). المقرر رقم 121 المؤرخ في 01 جوان 2024 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق. الجزائر: وزارة المالية.
6. بلعيد مليزة، طويبل محمد. (2023). جودة المراجعة الخارجية كآلية للكشف عن القوائم المالية المضللة: دراسة حالة مؤسسة-أسيلي للتصدير والاستيراد-ثلاث دورات محاسبية (2017-2018-2019). مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الصفحات 193-215.
7. تونسبي نجا. (دون تاريخ). تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية. مجلة المالية والأسواق، الصفحات 127-145.
8. جمانة حنظل التميمي. (2013). العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة. مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، الصفحات 194-219.

أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة البنكية على جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات بالجزائر

9. حبار عبد الرزاق. (دون تاريخ). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي- حالة دول شمال إفريقيا -. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، الصفحات 75-98.
10. خديجة تمار. (ديسمبر، 2017). تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* ، الصفحات 429-451.
11. طويل، احمد، يوسف السعيدى إسماعيل. أثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 610 "استخدام اعمال المدققين الداخليين" على جودة التدقيق الخارجي دراسة حالة. /المُدبر ، الصفحات 31-5.
12. طويل، احمد، يوسف السعيدى إسماعيل. (2021). أثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 610 "استخدام اعمال المدققين الداخليين" على جودة التدقيق الخارجي دراسة حالة. /المُدبر ، الصفحات 31-5.
13. ناصر دادي عدون ، أمينة فداق. (2011). دور مجلس الإدارة كهيكل حوكمة، في جودة التدقيق الخارجي على مستوى عينة من المؤسسات الجزائرية. الصفحات 175-194.
14. عصام تركي الشاهين. (2015). *أثر تقييم مخاطر التدقيق في جودة التدقيق*.
15. عيد ربيع، فتوح محمد. (يناير، 2023). أثر جودة المراجعة على القيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيمة بالبورصة خلال الفترة من 2016-2020. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* ، الصفحات 131-180.
16. قوقل. (2025). تم الاسترداد من <https://shamela.ws/book/21710/536>.
17. كنان طقطق. (2013). *مدى الالتزام بالمعايير المهنية لرقابة الجودة لدى مهنة تدقيق الحسابات في سورية*.
18. لطيف زيود، حسين علي، ريم محمد نصور. (14 سبتمبر، 2013). دور المراجعة الداخلية في تفعيل نصف كتلة الجسم في دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري باللاذقية. *مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية* ، الصفحات 219-236.
19. محمد لمن علون. (2018). الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية "دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة". *مجلة الحقيقة* ، الصفحات 549-588.
20. مركان محمد البشير، الحاج أحمد فوزي، عوادي مصطفى. (30 جوان، 2020). أعمال دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية. *مجلة المنهل الاقتصادي* ، الصفحات 213-222.
21. واكر حنان، قورين حاج قويدر. (2022). اعتماد المدقق الخارجي على أعمال التدقيق الداخلي وأثره على مهمة التدقيق- دراسة استبائية موجهة لعينة من المدققين الخارجيين-. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية* ، الصفحات 323-372.
22. واكر حنان، قورين حاج قويدر. (2022). اعتماد المدقق الخارجي على أعمال التدقيق الداخلي وأثره على مهمة التدقيق- دراسة استبائية موجهة لعينة من المدققين الخارجيين-. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية* ، الصفحات 323-372.